

Distr.: Limited  
15 May 2020  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2020

8-11 أيلول/سبتمبر 2020

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت\*

## التقرير السنوي لعام 2019 المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي

### موجز

يستعرض هذا التقرير أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ونتائج الرئيسية. وهو يتضمن رأي المكتب في إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة، مشفوعاً بالمعايير والتحليلات الداعمة، وموجزات العمل، والأساس المنطقي الذي استند إليه.

ويرد في الإضافة الملحقة بهذا التقرير (E/ICEF/2020/AB/L.3/Add.1) موجز لكل تحقيق من التحقيقات التي أُغْلِقَتْ.

ويقدم الفرع الثاني عشر من هذه الوثيقة مشروع قرار لينظر فيه المجلس التنفيذي. ويُقدّم رد الإدارة على تقرير المكتب بصورة منفصل في الوثيقة (E/ICEF/2020/AB/L.4).



## المحتويات

## الصفحة

3	.....	لمحة عامة	-	أولا
4	.....	رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2019	-	ثانيا
6	.....	الولاية	-	ثالثا
7	.....	الاستقلالية	-	رابعا
7	.....	المعايير المهنية	-	خامسا
8	.....	الشبكة المهنية	-	سادسا
8	.....	الموارد	-	سابعا
9	.....	نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات	-	ثامنا
17	.....	الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	-	تاسعا
17	.....	نتائج التحقيقات	-	عاشرا
23	.....	خارطة الطريق الاستراتيجية	-	حادي عشر
24	.....	ثاني عشر - مشروع قرار	-	ثاني عشر

## المرفقات

25	.....	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2019	-	الأول
27	.....	مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، 2019	-	الثاني

## أولا - لمحة عامة

- 1 - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 11/2015، يَسُرُّ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققَات أن يفيد بأنه استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2019، كان إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ملائما وفعالا بوجه عام.
- 2 - ويؤكد المكتب أنه لم يتعرض خلال عام 2019 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق مراجعته الداخلية وتحقيقاته وأداء عمله والإبلاغ عن نتائجه.
- 3 - وتولى السيد ستيفن زيمرمان منصب مدير المكتب في تموز/يوليه 2019. وعمل قبل ذلك كبيرا للمستشارين لدى قطاع الممارسات العالمية للحوكمة في مجموعة البنك الدولي، واكتسب خبرة تزيد عن 25 عاماً في القيادة الإدارية والتقنية في منظمات رائدة.
- 4 - وأصدرت وظيفة المراجعة الداخلية بالمكتب 31 تقريرا في عام 2019 (28 تقرير مراجعة داخلية، وتقرير مراجعة مشترك واحد، وتقريران استشاريان). وكانت ثمانية تقارير مراجعة داخلية إضافية في مراحل مختلفة من الإنجاز في نهاية السنة. ويمثل عدد التقارير التي صدرت زيادة كبيرة مقارنة بعام 2018. وإجمالاً، حقق المكتب 83 في المائة من خطة العمل القائمة على المخاطر لعام 2019.
- 5 - وتجدر الإشارة إلى أن 89 في المائة من تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت في عام 2019 قدمت استنتاجات مرضية عموماً (أي أنها كانت إما "غير مشفوعة بتحفظات" أو "مشفوعة بتحفظات طفيفة"<sup>(1)</sup>)، وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، لم تكن هناك إجراءات متفق عليها مفتوحة لمدة تزيد عن 18 شهراً.
- 6 - وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان قد نُشر 13 تقرير مراجعة داخلية، وحُجِب تقرير واحد، وفقاً للمعايير التي حددها المجلس التنفيذي، ولم يَحُلْ بعد موعد نشر 15 تقريراً آخر.
- 7 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حصل تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية على التقدير الأعلى وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ومدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين.
- 8 - وفي عام 2019، عالج قسم التحقيقات 498 قضية، بزيادة قدرها 120 في المائة عن عام 2018، وأغلق 287 قضية، أي بزيادة قدرها 209 في المائة في حالات الإغلاق عن عام 2018. غير أن عدد المسائل التي يُبلِّغ بها قسم التحقيقات لا يزال مستمرا في الارتفاع. وزادت الموارد المخصصة لهذا القسم في عام 2019، ويُضاف مزيد من الوظائف في عام 2020، بما يشمل تطبيق اللامركزية بنقل بعض وظائف التحقيق إلى مكتب اليونيسف في بودابست.
- 9 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، استعان المكتب بخبراء استشاريين خارجيين لإجراء استعراض استراتيجي لعمله في مجال مراجعة الحسابات بهدف زيادة قيمته وأثره إلى أقصى حد. واكتمل الاستعراض في شباط/فبراير 2020. واستنادا إلى النتائج التي أسفر عنها الاستعراض فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الضمان والخدمات الاستشارية وتوقعات أصحاب المصلحة بشأنها، سيقوم المكتب

(1) ترد تعاريف استنتاجات المراجعة الأربعة في المرفق الأول.

بتحديث ميثاقه، وزيادة اللامركزية في عملياته، بدءا بنقل بعض موظفي المراجعة الداخلية إلى بودابست في أواخر عام 2020، والسعي إلى توفير موارد ووظائف إضافية للمراجعة الداخلية.

## ثانيا - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2019

10 - **الرأي العام:** تتولى إدارة اليونيسف مسؤولية وضع عمليات فعالة للرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر والحفاظ عليها لكفالة تحقيق أهداف المنظمة، والمكتب مسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية هذا الإطار وفعاليتيه. وفي رأي المكتب، المستند إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2019، كان إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ملائما وفعالاً بوجه عام.

11 - **الأساس الذي استند إليه الرأي:** يستند رأي المراجعة العام لعام 2019 إلى العوامل التالية (التي تُوضَّح أكثر في الفروع التالية):

- (أ) التخطيط القائم على المخاطر وأولويات أنشطة الضمان التي حددها المكتب، استناداً إلى الموارد المتاحة؛
- (ب) استنتاجات تقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال السنة؛
- (ج) معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها للتخفيف من المخاطر المحددة؛
- (د) عدم اكتشاف أي من عمليات المراجعة المنجزة لأوجه قصور جوهرية في إطار المنظمة العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة قد تحد، بصفة فردية أو جماعية، من تحقيق نتائج هامة على الصعيد العالمي.

## 12 - تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر

(أ) استخدم المكتب منهجية قائمة على المخاطر لتحديد أنشطة الضمان التي يضطلع بها واختيارها وتحديد أولوياتها لكفالة توجيه موارد مراجعة الحسابات نحو المجالات الأشد أهمية ليونيسف. والجمع بين هذه المنهجية واتساع نطاق عمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها خلال العام ساعد المكتب على التوصل إلى استنتاج عام.

(ب) وكما حدث في السنوات السابقة، استخدم المكتب مجموعة من الأنشطة لفهم طبيعة المخاطر واحتياجات اليونيسف من الضمانات، وبالتالي اختيار أنشطة ضمان محددة تستند إلى الموارد المتاحة. وشمل ذلك إنجاز استعراضات مكتبية للوثائق الرئيسية وإجراء مناقشات ثنائية مستفيضة مع الإدارة العليا على نطاق اليونيسف، والاعتماد على نصح ومشورة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة ليونيسف والمساهمات المقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(ج) وفي عام 2019، أصدر المكتب 31 تقرير مراجعة داخلية، بينما كانت 8 تقارير إضافية في مختلف مراحل الإنجاز في نهاية السنة. وغطت التقارير الـ 31 الصادرة 20 مكتبا قطريا، و 8 مجالات مواضيعية، وعملية مشتركة واحدة لمراجعة الحسابات، ومهمتين استشاريتين. ويتضمن المرفق الأول قائمة بهذه التقارير حسب المنطقة والموضوع وأولوية الإجراءات المتفق على اتخاذها والاستنتاجات العامة التي أسفرت عنها عمليات المراجعة. ولا تزال خطة العمل لعام 2019 هي صاحبة أكبر حصة من عمليات

المراجعة التي خضعت لها المكاتب القطرية، مما يعكس حقيقة أن المخاطر الرئيسية التي تواجهها اليونيسف في تحقيق النتائج لصالح الأطفال تكمن في تلك المكاتب، التي توضع فيها البرامج وتنفذ في الغالب. وتمثل نفقات المكاتب القطرية الـ 20 التي روجعت حساباتها أكثر من 36 في المائة من النفقات البرنامجية السنوية المخصصة. وقد بُنيَ هذا الرأي الضماني العام على هذه التقارير.

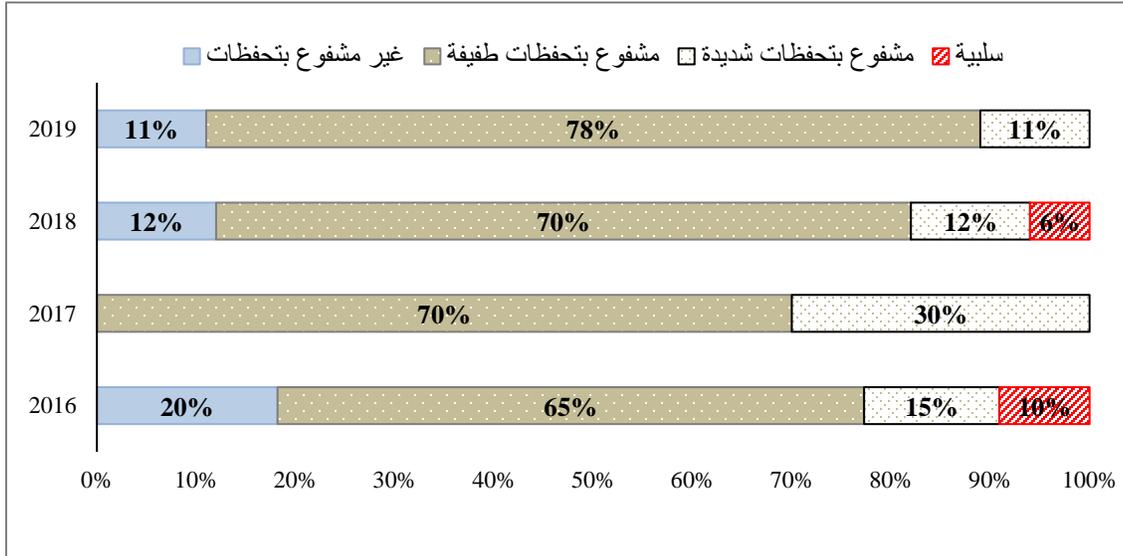
### 13 - استنتاجات مهام المراجعة الداخلية المنجزة

(أ) يستخدم المكتب مقياساً من أربعة مستويات لاستخلاص الاستنتاجات في تقارير المراجعة الداخلية التي يصدرها وهي - غير مشفوع بتحفظات، ومشفوع بتحفظات طفيفة، ومشفوع بتحفظات شديدة، وسلبية. ويمثل المستويان الأولان استنتاجاً مرضياً بوجه عام، بينما يدل المستويان الأخيران على وجود حاجة أكبر إلى تحسين الضوابط والعمليات المتعلقة بالمكتب أو الموضوع الذي روجعت حساباته حتى يمكن اعتبار أنه موضوع ويؤدي وظائفه على الوجه الملائم.

(ب) وكما يبين الشكل الأول، أسفرت نسبة 89 في المائة من أنشطة الضمان في عام 2019 عن استنتاجات مرضية بوجه عام<sup>(2)</sup>. ولئن كان المكتب يُسَلِّم بأنه لا يمكن التوصل من هذا المقياس الوحيد إلى استنتاج حاسم بشأن السلامة العامة لإطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فهو يستمد ثقته في هذه النتائج من اتساع النطاق الذي غطته عمليات المراجعة ومن تعقيد وأهمية المخاطر التي تتطوي عليها العمليات المشمولة بالمراجعة. (انظر الجدول الأول للاطلاع على توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات الإقليمية والمواضيعية).

الشكل الأول

### استنتاجات تقارير المراجعة، 2016-2019



(2) تتعلق الاستنتاجات غير المرضية بمراجعة حسابات المكاتب القطرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر؛ ومراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السبراني في المكتب القطري للأرجنتين (انظر المرفق 1).

## 14 - معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

(أ) يُقيّم المكتب باستمرار التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي وافقت عليها الإدارة ويسعى إلى تحديد ما إذا كانت الإجراءات المتخذة مناسبة وكافية للتخفيف من المخاطر التي حددتها عمليات المراجعة.

(ب) دلّ تقييم المكتب للإجراءات التي اتخذتها الإدارة على أنّ جهوداً جديرة بالثناء قد بُذلت لتعزيز تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في الوقت المناسب. وفي حين لا يزال من السابق لأوانه تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2019 تنفيذًا كاملاً، فإن المكتب يستمد ثقته من معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها الذي ارتفع بشكل غير مسبوق. فحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، نُفِّذَ 83 في المائة من مجموع الإجراءات المتفق عليها من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2018. وبالنسبة لعام 2019، وبالنظر إلى أن غالبية التقارير صدرت في الربع الأخير من السنة، فقد نُفِّذَ 11 في المائة من الإجراءات المتفق عليها.

(ج) ولا توجد حالياً إجراءات متفق عليها تنتظر التنفيذ أكثر من 18 شهراً من تاريخ تقديم التقارير النهائية المتصلة بها. وتواصل المديرية التنفيذية ممارسة دور رقابي هام في هذا المجال من خلال الرسائل الموجهة إلى كبار المديرين المعنيين للتعبير عن الرامية إلى إغلاق التوصيات غير المنفذة.

## 15 - أوجه القصور الجوهرية

(أ) تتطوي تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي يقدمها المكتب على تشاور وتعاون واسع النطاق مع إدارة المكتب أو النشاط الذي تراجع حساباته، لتحديد الإجراءات المناسبة والفعالة من حيث التكلفة للتخفيف من المخاطر التي حددتها مراجعة الحسابات وضمان الاتفاق عليها. ثم تصنف الإجراءات بأنها ذات أولوية عالية أو متوسطة أو منخفضة، على حسب الأثر المحتمل على عمليات الكيان الذي تراجع حساباته أو على عمليات اليونيسف على الصعيد العالمي إذا ما تحققت المخاطر. وقد جرت الممارسة على ألا تدرج في تقرير مراجعة الحسابات إلا الإجراءات العالية الأولوية والمتوسطة الأولوية؛ أما الإجراءات المنخفضة الأولوية فنبُذَ بصورة غير رسمية إلى إدارة الكيان المراجعة حساباته.

(ب) لم يُصنّف سوى 16 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها من عمليات المراجعة لعام 2019 على أنها ذات أولوية عالية. وفي حين كانت هذه الإجراءات ضرورية للحد من التعرض لمخاطر أكبر، يرى المكتب أنها لم تؤثر سلباً على الإطار العام للمنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

## ثالثاً - الولاية

16 - يرد تعريف الغرض من المكتب وسلطته ومسؤولياته في ميثاقه، الذي حُدِّثَ آخر مرة في أيار/مايو 2012 ووافق عليه المدير التنفيذي. وتتمثل مهمة المكتب في توفير خدمات الضمان والمشورة والتحقق المستقلة والموضوعية التي تهدف إلى تحسين فعالية عمليات اليونيسف وكفاءتها. وتحقق عمليات المراجعة الداخلية هذا الغرض باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط لتقييم ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة بالمنظمة توفر ضماناً معقولاً لكفالة ما يلي:

(أ) تحقيق أهداف البرامج والخطط وأنشطة العمل؛

- (ب) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية واستخدامها بكفاءة؛
- (ج) حماية الأصول؛
- (د) امتثال الأنشطة للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والتوجيهات والتعليمات والعقود ذات الشأن؛
- (هـ) دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وموثوقيتها وتوفيرها في الوقت المناسب.
- 17 - وتساعد التحقيقات اليونيسف على الحفاظ على ثقافة النزاهة وتعزيز المساءلة عن طريق فحص وإثبات صحة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش والانتهاك الجنسيان، فضلا عن ممارسات الغش والفساد التي يتورط فيها موظفو اليونيسف وأطراف ثالثة.
- 18 - وينظر المكتب في العوامل المذكورة أعلاه، إلى جانب الأهداف المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2018-2021، للاضطلاع بمسؤولياته بفعالية وكفاءة، وتعزيز كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، وتقديم توصيات تعزز إدارة المخاطر في المنظمة.

#### رابعاً - الاستقلالية

- 19 - وفقا لولاية المكتب:
- (أ) ظل مدير المكتب يقدم تقاريره للمديرة التنفيذية ومسؤولا أمامها عن تخطيط أعمال المكتب وتنفيذها.
- (ب) وظل مدير المكتب على اتصال مباشر بالمديرة التنفيذية، بما في ذلك ما يتعلق بملاك الموظفين والميزانية اللازمين لإنجاز مهمة المكتب.
- (ج) تواصل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة المستقلة للمديرة التنفيذية بشأن أعمال المكتب؛
- (د) يقدم المكتب تقارير مستقلة إلى المجلس التنفيذي بشأن استنتاجاته وشواغله.
- 20 - ويؤكد المكتب أنه لم يتعرض خلال عام 2019 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق مراجعته الداخلية للحسابات وتحقيقاته وأداء عمله والإبلاغ عن نتائجه.

#### خامساً - المعايير المهنية

- 21 - يضطلع المكتب بعمله لمراجعة الحسابات الداخلية وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والتي اعتمدها استخدامها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2002.
- 22 - ويتعهد المكتب برنامجا داخليا لضمان الجودة وتحسينها، ويشمل ذلك إجراء تقييمات ذاتية مستمرة للعمل المضطلع به. وأُنجز في عام 2019 تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وحصل المكتب على التقدير الأعلى وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ولمدونة

الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. وحدد تقييم الجودة الخارجي أيضا بعض فرص التحسين من أجل تعزيز كفاءة وفعالية عمليات المراجعة الداخلية وبنيتها التحتية. وشمل ذلك توصيات للمكتب بتحديث ميثاقه للتأكد من اتساقه مع المعايير المهنية ذات الصلة؛ والحصول على موافقة المجلس التنفيذي على الميثاق (الذي لا توافق عليه حاليا إلا المديرية التنفيذية)؛ والحصول على موافقة المديرية التنفيذية على خطط عمله السنوية (التي تعتبر حاليا معتمدة على أساس عدم الاعتراض)<sup>(3)</sup>.

23 - ويجري المكتب التحقيقات وفقا للمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام 2009، وبما يتفق مع مبادئ مراعاة الأصول القانونية المنصوص عليها في الفصل العاشر من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويتوقع المكتب إجراء تقييم الجودة الخارجي الخاص بقسم التحقيقات في عام 2021، بمجرد اكتمال تنفيذ التغييرات الأخيرة في ملاك الموظفين والهيكل.

24 - وعملا بقرار المجلس التنفيذي 12/2018، يسرُّ المكتب أن يقدم في المرفق الثاني تقريرا عن أدائه بالقياس على المؤشرات الرئيسية.

## سادسا - الشبكة المهنية

25 - ظل المكتب عضوا نشطا في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة ممثلي دوائر التحقيقات في الأمم المتحدة. فقد شارك المكتب، في عام 2019، في المؤتمرات السنوية وغيرها من الاجتماعات الدورية لكل مجموعة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك ومواصلة تعزيز خدمات الرقابة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة.

26 - وشارك المكتب أيضا في المؤتمر العشرين للمحققين الدوليين الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويمثل المؤتمر السنوي محفلا لتبادل المعارف بشأن إجراء أعمال التحقيقات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود المعززة التي تبذلها المنظمات الدولية لمعالجة المسائل المتصلة بالنزاهة. وضم المشاركون ممثلين عن الأمم المتحدة وعن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كذلك.

27 - وفي عام 2019، اجتمع المكتب مع ممثلي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بغية تنسيق تخطيط العمل وتحقيق نتائج رفيعة المستوى من أجل تفادي حدوث ثغرات في التغطية بأنشطة الضمان أو حدوث تداخل فيها.

28 - ولتعزيز التعاون والتآزر، أجرى المكتب مناقشات رسمية وغير رسمية مع المضطلعين بمهام الرقابة الداخلية الأخرى داخل اليونيسف ومع هيئات الرقابة التابعة للجهات المانحة.

## سابعا - الموارد

29 - في عام 2019، بلغت ميزانية المكتب 10,8 ملايين دولار، أنفق 97 في المائة منها بحلول نهاية العام. وكما حدث في السنوات السابقة، تمثلت أكبر فئات الإنفاق في مرتبات الموظفين (80 في المائة)،

(3) تقييم الجودة الخارجي منشور على الموقع الشبكي لليونيسف: <[www.unicef.org/auditandinvestigation/files/2019\\_EQA\\_Report\\_on\\_UNICEF\\_OIAI\\_Internal\\_Audit\\_Function.pdf](http://www.unicef.org/auditandinvestigation/files/2019_EQA_Report_on_UNICEF_OIAI_Internal_Audit_Function.pdf)>

والسفر (8 في المائة)، والخبراء الاستشاريين (4 في المائة)، والتكاليف الأخرى (8 في المائة). فقد استعان المكتب بخبراء استشاريين لإجراء خمس عمليات لمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني وعمليات استشارية واحدة بشأن خصوصية البيانات وإدارة عبء التحقيقات، بتكلفة تراكمية قدرها 470 665 دولارا. وبلغت تكاليف السفر التي تكبدها المكتب 809 786 دولارا، وهو ما تضمّن أيضا التكاليف (80 198 دولارا) المتصلة بسفر الأعضاء الستة في اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لحضور اجتماعاتهم في نيويورك.

30 - وفي نهاية عام 2019، كان لدى المكتب 49 وظيفة مأدونا بها. وشملت هذه الوظائف المدير، ونائب المدير، ورئيس التحقيقات، و 20 مراجع حسابات، ومحررا واحدا، و 19 محققا، و 6 موظفين من فئة الخدمات العامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وافقت المديرية التنفيذية على رفع رتبة وظيفة رئيس التحقيقات (ف-5) إلى نائب مدير (مد-1) لقسم التحقيقات، اعتبارا من 1 نيسان/أبريل 2020. وأنشئت 11 وظيفة إضافية من وظائف التحقيق، ويجري حاليا أو سيجري قريبا تعيين موظفين لشغلها. ومن بين وظائف التحقيق الجديدة، سيكون مقر خمس وظائف في بودابست.

31 - وعلى مدى السنوات الـ 18 الماضية، زادت نفقات اليونيسف أكثر من خمس مرات (من 1,1 بليون دولار في عام 2000 إلى 6,0 بلايين دولار تقريبا في عام 2018)، في حين تضاعف عدد الموظفين ثلاث مرات تقريبا (من 5 554 موظفا في عام 2000 إلى 14 400 موظف تقريبا في عام 2018). وشهدت هذه الفترة أيضا نموا في عمليات اليونيسف من حيث حجمها واتساع نطاقها ودرجة تعقيدها. أما قسم المراجعة الداخلية للحسابات بالمكتب، فقد نما خلال الفترة نفسها بنسبة 50 في المائة فقط، من 14 موظفا إلى 21 موظفا. وهذا الانخفاض الذي حدث بحكم الواقع في طاقة المكتب قد حدّ من قدرته على الحفاظ على عمق واتساع التغطية بأنشطة الضمان، حيث حصر تركيزه في موضوعات المراجعة الأكثر حيوية فقط وأعاد قدرته على الاستجابة بمرونة للمخاطر الجديدة والناشئة. وخلال تخطيط عمله السنوي لعام 2020، حدد المكتب ثغرة في مجال الضمان حيث لن يُضطلع بعمليات مراجعة تستدعي التنفيذ في 18 مكتبا قريبا و 9 مجالات مواضيعية في عام 2020 بسبب القيود المفروضة على الموارد. واعترافا بهذا التحدي واستنادا إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات الذي أُجري بتكليف من المكتب، يقوم المكتب حاليا بتقييم فرص التحول الاستراتيجي في أعمال مراجعة الحسابات وتقييم الموارد التي ستكون ضرورية لتنفيذ هذا التطور الحيوي وتحقيقه.

## ثامنا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

32 - في عام 2019، أصدر المكتب 31 تقريرا عن العمليات الملتمزم بها، بينما كانت 8 عمليات مراجعة إضافية للحسابات في مختلف مراحل الإنجاز في نهاية السنة.

## ألف - توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات

33 - يقدم المكتب استنتاجا عاما لعملية مراجعة الحسابات استنادا إلى نتائج المراجعة، على النحو المبين في الفرع الثاني أعلاه. وقد تبين أن 89 في المائة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2019 كانت مرضية (أي صُنِّفت بأنها إما غير مشفوعة بتحفظات أو مشفوعة بتحفظات طفيفة). وكان توزيع الاستنتاجات عبر مناطق اليونيسف كما يلي.

## الجدول 1

توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات، بحسب المنطقة والمجال المواضيعي لليونيسيف، لعام 2019<sup>(أ)</sup>

عدد عمليات مراجعة الحسابات	عدد الاستنتاجات غير المشفوعة	عدد الاستنتاجات المشفوعة المشفوعة	عدد الاستنتاجات المشفوعة المشفوعة	عدد الاستنتاجات المشفوعة المشفوعة	منطقة اليونيسيف/مجال مراجعة الحسابات
الحسابات	بتحفظات	بتحفظات طفيفة	بتحفظات شديدة	السلبية	
20	2	16	2	0	(أ) مراجعة حسابات المكاتب القطرية
3	0	2	1	0	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
2	0	2	0	0	شرق آسيا والمحيط الهادئ
3	1	2	0	0	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4	0	3	1	0	غرب ووسط أفريقيا
1	1	0	0	0	أوروبا ووسط آسيا
3	0	3	0	0	جنوب آسيا
4	0	4	0	0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
8	0	7	1	0	(ب) مراجعة الحسابات المواضيعية/مراجعة حسابات المقر
28	2	23	3	0	المجموع (أ+ب)

(أ) لم تدرج ثلاثة تقارير في الجدول: فتقريران استشاريان لا يتضمنان الاستنتاجات القياسية؛ والتقرير عن المراجعة المشتركة للحسابات التي أجرتها الأمم المتحدة لبرنامج توحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة استخدم مقياسا مختلفا لسلم التقييم. وترد في المرفق الأول قائمة كاملة بتقارير واستنتاجات مراجعة الحسابات لعام 2019.

## باء - النتائج الهامة المستخلصة من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

34 - في عام 2019، قام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق بمراجعة حسابات 20 مكتبا قطريا في جميع مناطق اليونيسيف السبع، وركز على مجالات المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها خلال عملية قوية لتخطيط أنشطة المشاركة شملت مداوات مع الإدارة الرئيسية.

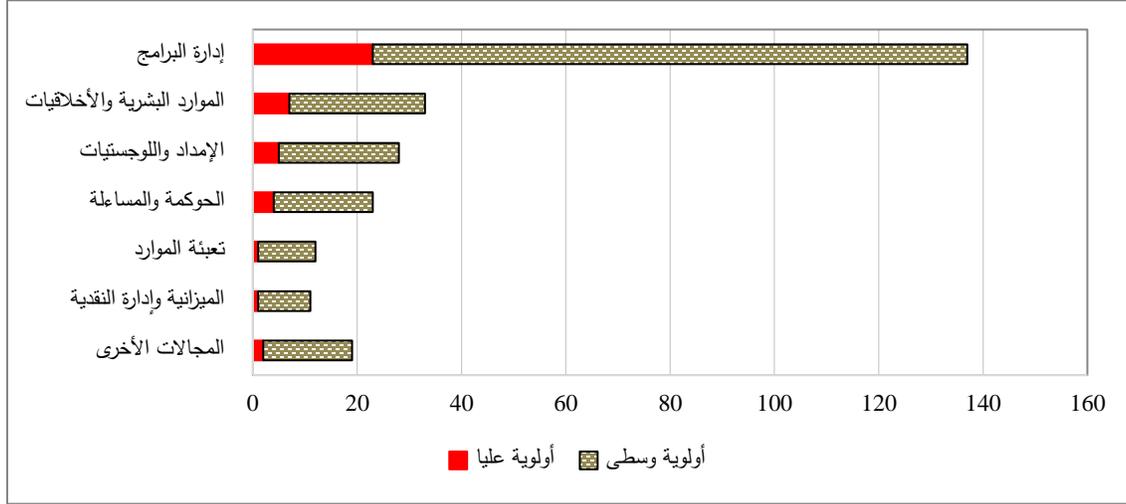
35 - ولتحقيق أهدافها البرنامجية، تستخدم اليونيسيف الإدارة القائمة على النتائج التي تنطوي على التعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين. وتشمل الجوانب الرئيسية وضع برامجها وتنفيذها وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها وتقييمها.

36 - واستهدفت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية ضمان ما إذا كان يتم تنفيذ مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو ملائم وفعال لكفالة تحقيق أهداف المنظمة. وفي هذه العملية، حددت مراجعة الحسابات الممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين على حد سواء واتفقت مع الإدارة على الإجراءات اللازمة للتعبيل بتحقيق أهداف المنظمة. ويرد في الشكل الثاني موجز للإجراءات المتفق عليها، حسب المنطقة والتصنيف. وتصف الفقرات اللاحقة المجالات الأربعة الأولى المشمولة بأكبر عدد من

الإجراءات المتفق عليها، وتشكل 84 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها لمراجعة حسابات المكاتب القطرية.

الشكل الثاني

إجراءات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، لعام 2019، حسب المنطقة ومستوى الأولوية العليا والأولوية المتوسطة للإجراءات المتفق عليها



37 - إدارة البرامج: تمثل الإجراءات الرئيسية المتعلقة بإدارة البرامج 52 في المائة من الإجراءات التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي تمت مراجعة حساباتها في عام 2019 والبالغ عددها 263 إجراء. ويرد موجز للإجراءات الرئيسية أدناه:

(أ) *التخطيط*: تعزيز تخطيط البرامج من خلال تحسين مواعيد هيكلة النتائج مع مؤشرات رئيسية أكثر تحديدا وقابلة للتحقق منها؛ وإعادة تقييم افتراضات وعمليات التخطيط بشكل دوري بحيث يتم دمج الدروس المستفادة والعوائق والآثار بشكل فعال في استراتيجيات البرامج المنقحة؛ ودعم بناء قدرات الشركاء المنفذين لتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وكذلك معالجة الثغرات الرئيسية في البيانات والمعلومات؛ وتعزيز استراتيجية الدعوة وخططها إلى جانب توضيح المسؤوليات.

(ب) *الشراكات*: وضع استراتيجيات للشراكة قائمة على الوعي بالمخاطر، وتحديد ورصد الشركاء المحتملين وقدراتهم، واختيار أفضل الشركاء المؤهلين للمساعدة في التنفيذ. وسيساعد ذلك على إقامة شراكات موثوق بها لدعم التنفيذ، بما يحسن قدرة البرامج وفعاليتها والنتائج المحققة إلى حد كبير.

(ج) *الرصد*: تخطيط وتنفيذ أنشطة الضمان على نحو سليم فيما يتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل تعزيز كفاءة عدم فقدان الأموال المقدمة إلى الشركاء المنفذين بسبب الغش أو الفساد وعدم استخدامها إلا للأغراض المتوخاة منها.

(د) *التقييم*: تعزيز تخطيط التقييم وتحديد أولوياته على الصعيد القطري وتنفيذ توصيات التقييم.

(هـ) تقديم التقارير إلى الجهات المانحة: تحسين توقيت ونوعية التقارير التي يجري تبادلها مع الجهات المانحة.

38 - **الموارد البشرية:** تقوم اليونيسيف بمبادرة عالمية للتغيير الثقافي لمواعاة سلوك الموظفين مع القيم الأساسية للمنظمة وضمان المساءلة الكافية عن التصرفات غير المقبولة وسوء السلوك. وقد اتخذت هذه المبادرة من خلال جهود متضافرة ومنسقة على نطاق المنظمة لمواجهة التحديات السلوكية، بما في ذلك الإخلال بقيم اليونيسيف والانتهاكات المحتملة لمعايير السلوك المنطبقة على موظفي الخدمة المدنية الدولية. ووصفت التحسينات في هياكل ملاك الموظفين، فضلا عن السياسات والإجراءات والتوجيهات ذات الصلة، بأنها عناصر بالغة الأهمية لدعم التغييرات الثقافية اللازمة والتعجيل بها. أما الإجراءان الرئيسيان اللذان وافقت عليهما المكاتب القطرية المعنية والمرتبطان بمراجعة الحسابات في هذا المجال (13 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها) فهما كما يلي:

(أ) وضع خطط عمل تتضمن أنشطة متفقا عليها تتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتعيين جهات تنسيق لوضع إجراءات داخلية؛ وزيادة الوعي بالمسائل المتصلة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق تدريب الموظفين والشركاء المنفذين والمتعاقدين؛ وتوسيع نطاق عمليات التحقق من خلو سيرة المتعاقدين المعيّنين محليا والشركاء المنفذين من أي سوابق فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

(ب) إدخال تحسينات على عملية استقدام الموظفين لكفالة التوظيف والإلحاق بالعمل في الوقت المناسب، والحد من أعباء العمل الإدارية، والتعجيل بإدماج الموظفين الجدد، وكفالة عدم إصدار العقود المؤسسية لأداء مهام الموظفين الإداريين الرئيسيين لفترات طويلة.

39 - **إدارة الإمدادات واللوجستيات:** تتعهد اليونيسيف مهمة معقدة لإدارة سلسلة الإمدادات واللوجستيات تشترك فيها مجموعة واسعة من الشركاء لتطوير وشراء وتسليم الإمدادات والخدمات من أجل صحة الأطفال وأسراهم وسلامتهم ورفاههم. وراجع المكتب الحسابات المتعلقة بمهام اليونيسيف في مجال إدارة الإمدادات واللوجستيات والمشتريات والتعاقد في المكاتب القطرية، ولاحظ وجود عدة ممارسات جيدة فضلا عن مجالات تحتاج إلى تحسين. أما الإجراءان الرئيسيان اللذان وافقت عليهما المكاتب القطرية في هذا المجال (11 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها) فهما كما يلي:

(أ) تعزيز تخطيط عملية الشراء ورصدها من حيث حسن توقيت الاحتياجات البرنامجية والتركيز عليها (لا تقتصر على توافر الأموال)؛

(ب) تجنب خطر التسرع في الشراء مع اقتراب مواعيد انتهاء مدة المنح.

40 - **الحوكمة والمساءلة:** لن نغالي مهما أطلنا التأكيد على أهمية ترتيبات الإدارة الفعالة وعمليات إدارة المخاطر في منظمة تعمل بطريقة لا مركزية من خلال 128 مكتبا قطريا (ومكاتب مناطق إضافية) في ظروف عملياتية لا حصر لها. ومع الإقرار برسوخ النظم والعمليات الحالية عموما، م لكن مع استمرار وجود الحاجة إلى التحسين، يتمثل الإجراءان الرئيسيان اللذان وافقت عليهما المكاتب القطرية المعنية في هذا المجال (9 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها) في ما يلي:

(أ) تعزيز أفرقة الإدارة القطرية لمواصلة زيادة رصدها للتقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات المحددة؛

(ب) ضمان تقوية التخفيف من مخاطر الاحتيال من خلال توضيح الروابط بين الأسباب الجذرية لمخاطر الاحتيال والإجراءات الرامية إلى التخفيف من هذه المخاطر والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

## جيم - النتائج الهامة المستخلصة من مراجعة الحسابات المواضيعية ومراجعة حسابات الشعب التابعة للمقر

41 - **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الفضاء الإلكتروني:** تتضمن أهم عناصر التمكين الاستراتيجي والخدمات المقدمة ذات الأهمية الحاسمة لأداء المهام بالنسبة لموظفي اليونيسف وبرامجها مجموعة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها وعملياتها التي تتفاعل اليونيسف من خلالها وتتسق عملها من أجل تحقيق النتائج لصالح الأطفال. وتقوم اليونيسف باستثمار كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين فعالية الإدارة وكفاءتها، ودعم النهج الابتكارية لتقديم الخدمات، مع التخفيف في الوقت نفسه أيضا من تزايد المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها باستمرار.

(أ) وفي عام 2019، أجرى المكتب خمس عمليات مراجعة لحسابات مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في مجال ممارسات أمن الفضاء الإلكتروني في مقر اليونيسف في نيويورك، وشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه في جنيف، والمركز العالمي للخدمات المشتركة في بودابست، والمكتبين القطريين في الأرجنتين ورومانيا.

(ب) وكانت الإجراءات الرئيسية المتفق عليها من عمليات مراجعة الحسابات هذه هي تحديث وتطوير وإصدار توجيهات رسمية للموظفين والأطراف الثالثة لكفالة اتباع الممارسات الجيدة وتعزيز ضوابط أمن المعلومات المتعلقة بجمع المنظمة للمعلومات المحددة للهوية الشخصية وتخزينها وتجهيزها وكفالة أمنها في قواعد البيانات والمواقع الشبكية لتفادي التهديدات العالمية المستمرة والتخفيف من حدتها على نحو أفضل.

42 - **إدارة السفر:** بما أن اليونيسف تحتفظ بوجود مادي لها في 128 بلدا ومنطقة، فإن السفر جزء أساسي من عملها. وبلغ مجموع نفقات السفر في عام 2018 (بما في ذلك استحقاقات السفر) 214,6 مليون دولار (حوالي 3,6 في المائة من إيرادات عام 2018). وقد اتخذت اليونيسف عددا من الخطوات في السنوات الأخيرة لتحسين أوجه الكفاءة العملية وخفض تكاليف السفر. ففي عام 2019، أصدرت الإدارة تعليمات إلى المكاتب بتخفيض نفقاتها المتعلقة بالسفر إلى المؤتمرات والمناسبات المعقودة في عام 2019 بنسبة 30 في المائة؛ واستبدلت شركة إدارة السفر التي تستخدمها اليونيسف عن طريق عملية تنافسية لمعالجة شكاوى الموظفين بشأن سوء نوعية الخدمة؛ وأدخلت لوحة متابعة لرصد السفر لمساعدة المكاتب على قياس الامتثال لسياسات السفر وتتبع نفقات السفر. وأسفرت مراجعة حسابات أنشطة إدارة السفر عن إجراءين رئيسيين متفق عليهما:

(أ) مراجعة إجراءات السفر الحالية للتأكد من وجود معايير واضحة لرفض السعر الأقل المعروض وتحليل أسباب عدم اختيار السعر الأقل.

(ب) تقييم تكاليف التوسع المحتمل في استخدام الأداة الحالية للحجز الذاتي للسفر عبر الإنترنت والتكنولوجيات المماثلة وبحث فوائدها والجدوى منها لتحسين أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف على نطاق المنظمة.

43 - **جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات**: تتسق الشعبة جميع أنشطة اليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص وتقدم التوجيه والدعم الاستراتيجيين والتنفيذيين إلى 21 مكتبا قطريا لليونيسيف تعمل في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. وتقدم أيضا التوجيه والدعم الاستراتيجيين والتنفيذيين إلى 33 لجنة وطنية لليونيسيف في مختلف المجالات، بما في ذلك إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة، والتخطيط والاستثمارات من أجل جمع الأموال من القطاع الخاص وإشراكه. وتتولى المكاتب القطرية المشاركة في جمع الأموال من القطاع الخاص المسؤولية عن جمع الأموال من الأفراد والجهات الرئيسية المؤثرة والأعمال التجارية على نطاق أوسع من المكاتب الأخرى، لدعم برامج كل منها وعمليات اليونيسيف على الصعيد العالمي. واللجان الوطنية هي منظمات غير حكومية مستقلة أنشئت بغرض النهوض بحقوق الطفل ورفاهه على الصعيد العالمي من خلال جمع الأموال والدعوة وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى الترويج للمهمة الفريدة التي تضطلع بها اليونيسيف في إقليم كل منها. وتحدد اتفاقات التعاون المبرمة بين اليونيسيف وكل لجنة وطنية شراكة خاصة تبين المسؤولية المشتركة عن حماية ميسم اليونيسيف وسمعتها.

44 - وبدعم من شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، تواصل اللجان الوطنية والمكاتب القطرية المشاركة في جمع الأموال من القطاع الخاص تقديم مساهمات جديدة بالثناء في الجهود التي تبذلها اليونيسيف للنهوض بحقوق الطفل ورفاهه على الصعيد العالمي. ففي عام 2018، ساهمت اللجان الوطنية والمكاتب القطرية المشاركة في جمع الأموال من القطاع الخاص بمبلغ 1,4 بليون دولار (1,2 بليون دولار و 184 مليون دولار على التوالي) لعمليات اليونيسيف على الصعيد العالمي. ولدى كل لجنة وطنية خطة استراتيجية مشتركة مع اليونيسيف، يجري استعراضها كل سنة وتحدد الأولويات وأهداف الإيرادات والدعوة والاتصال. ولدى كل مكتب قطري يعمل في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص خطة لجمع الأموال من القطاع الخاص يجري استعراضها سنويا. وتم رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في كلتا الخطتين. وكرست شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه ممارسات جديدة بالثناء في مجال إدارة المخاطر، وهي تركز على إدارة المخاطر التي تتعرض لها عملياتها وعلى مساعدة اللجان الوطنية والمكاتب القطرية المشاركة في جمع الأموال من القطاع الخاص على إدارة مخاطرها. وبصفة عامة، أعربت اللجان الوطنية والمكاتب القطرية على السواء عن ارتياحها للتوجهات الاستراتيجية والتنفيذية التي تقدمها الشعبة.

45 - وحددت مراجعة الحسابات بعض المجالات التي يلزم فيها اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين إدارة المخاطر المحتملة على الأداء المتعلق بجمع الأموال. وفي حين يغطي نظام الرقابة في اليونيسيف أنشطة الشعبة وأنشطة المكاتب القطرية المشاركة في جمع الأموال من القطاع الخاص، تتحكم اللجان الوطنية في أطرها الخاصة بالحوكمة والرقابة. ولم تكن المعلومات الواردة من اللجان الوطنية وما نفذته الشعبة من العمليات الناتجة عنها كافية لكي تحصل اليونيسيف على ضمانات مستقلة مرضية بأن هذه الأطر ملائمة وفعالة. ولهذا الغرض، وافقت الشعبة على ما يلي:

(أ) التشاور مع اللجان الوطنية بشأن المعلومات والعمليات اللازمة لتيسير تقديم ضمانات مرضية لليونيسيف فيما يتعلق بعمليات اللجان الوطنية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

(ب) العمل مع اللجان الوطنية، من خلال المساهمات المقدمة من المكاتب المختصة، للسعي إلى إجراء استعراض مشترك، وحسب الاقتضاء، تعديل اتفاقات التعاون بين اليونيسف واللجان الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية: مسؤوليات اللجان الوطنية في مجال الدعوة والبرمجة، واحتياجات الشعبة من البيانات والمعلومات فيما يتعلق بعمليات اللجان الوطنية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

(ج) وضع وتنفيذ خطة عمل، في إطار اتفاق التعاون، لكي تشارك اليونيسف بانتظام في الاجتماعات الرئيسية لهيئات إدارة اللجنة الوطنية.

(د) التأكيد دورياً على حجم عمليات الاستثمار وإعادة الاستثمار التي تقوم بها اللجان الوطنية في أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص.

46 - **رصد النتائج والإبلاغ عنها:** شملت مراجعة الإبلاغ عن النتائج من جانب 12 مكتباً قطرياً وسيلتين متباينتين هما التقارير السنوية للمكاتب القطرية وتقارير الجهات المانحة استناداً إلى الاتفاقات الثنائية. وتتضمن التقارير السنوية للمكاتب القطرية تحليلاً وبياناً لأوجه استخدام المساهمات وما تحقق بفضلها من نتائج، وتتألف من جزأين: (1) عنصر سردي يسلط الضوء على النتائج الرئيسية المحققة، و (2) عنصر يتضمن الردود على أكثر من 500 سؤال من أسئلة الرصد الاستراتيجي التي تجمع بيانات بشأن التقدم المحرز في مجالات الأهداف وتنفيذ استراتيجيات التغيير في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة 2018-2021. وكان من المقرر تقديم ما مجموعه 16 474 تقريراً إلى الجهات المانحة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. وقدمت مراجعة الحسابات مجموعة من التوصيات لتعزيز اكتمال هذه التقارير واتساقها وقابليتها للمقارنة ودقتها.

## دال - النتائج الهامة التي تحققت من المهام الاستشارية

47 - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أيضاً، في إطار ممارسته للمراجعة الداخلية للحسابات، خدمات استشارية مستقلة وموضوعية تتطوي على المشورة والتحليلات لتعزيز التحسينات في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وفي عام 2019، أجريت مهمتان استشاريتان بشأن خصوصية البيانات والممارسات المتعلقة بحماية الطفل.

48 - **خصوصية البيانات:** تقوم اليونيسف بجمع وتخزين مجموعة متنوعة من البيانات المحددة للهوية الشخصية للمانحين والمستفيدين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويعرب المكتب عن تقديره لقيام اليونيسف بوضع سياسة لخصوصية البيانات تضع المعايير العالمية وتستبق التهديدات وتعزز التخفيف من حدة المخاطر والمسؤولية عن الخصوصية وحماية البيانات، ولإسناد المسؤولية عن وضع هذه السياسة إلى الجهة المناسبة. وقدم التقرير الاستشاري المشورة الرئيسية بشأن ما يلي لكي تنظر فيها المنظمة:

(أ) وضع قائمة كاملة بالمعلومات التي يتم جمعها وتعهدها، من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجه أمن البيانات وخصوصيتها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال وسمعة المنظمة.

(ب) زيادة الوعي بأهمية خصوصية البيانات وإسناد المسؤوليات إلى جميع المكاتب لاستكمال قوائم جرد البيانات وتأكيد البيانات المحددة للهوية الشخصية التي سيتم الاحتفاظ بها وسبب الاحتفاظ بها.

(ج) ضمان الالتزام بسياسة الخصوصية العالمية التي هي قيد التطوير من خلال إنشاء هيكل مناسب للحوكمة والإدارة وتخصيص موارد الدعم.

49 - **حماية الطفل**: طلب المجلس التنفيذي، في قراره 12/2018، إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم توصيات محددة لإدخال تحسينات على سياسات اليونيسف المتعلقة بحماية الطفل وتأمين الوقاية له لكفالة تعميمها بنجاح على نطاق المنظمة. وأنشأت المنظمة وحدة حماية الطفل في أيار/مايو 2018 لتنسيق جهود تفعيل هذه السياسة؛ واستكمال الإجراءات المتعلقة بإطار حماية الطفل؛ وتفعيل إطار عالمي لحماية البيانات. وبعد ذلك بعام، أصدرت اليونيسف إجراءات لإنشاء نظام ضوابط لا مركزي لوضع عمليات ومعايير وتوجيهات لحماية الطفل. وفي هذا الإطار، قام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمهمة استشارية في عام 2019 وقدم المشورة فيما يلي:

(أ) وضع نهج منظم لإدارة المشاريع من أجل إنشاء إطار لحماية الطفل، يُشجع بخطة عمل على نطاق المنظمة لوحدة حماية الطفل وخريطة طريق لتفعيل السياسة العامة والإطار.

(ب) استعراض الافتراضات المتصلة بمدى تأثير اليونيسف على الحكومات فيما يتعلق باعتمادها معايير حماية الطفل وغير ذلك من النهج ذات الصلة بهذا الموضوع.

## هاء - النتائج الهامة التي أسفرت عنها مراجعة مشتركة لبرنامج توحيد الأداء في الأمم المتحدة

50 - أجرت دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في ستة كيانات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) مراجعة مشتركة لحسابات برنامج توحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة. وقد جرت المراجعة، بقيادة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، قبيل إعادة تنظيم مهمة المنسق المقيم وانتقال مسؤوليات المكاتب المعنية، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019.

51 - وقدم فريق مراجعة الحسابات المشترك 27 توصية صنفت 7 منها على أنها ذات أولوية عالية. وعلى الرغم من الخلاف في تصنيف خمس من التوصيات بكونها ذات أولوية عالية، اتفق المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على اتخاذ الإجراءات التالية لمعالجة المخاطر والمسائل المحددة:

(أ) كفاءة اضطلاع اللجنة التوجيهية المشتركة للبرنامج بمسؤولياتها، ولا سيما فيما يتعلق برصد تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية<sup>(4)</sup> واستعراض خطط العمل السنوية المشتركة والتقارير المرحلية.

(ب) تعزيز ضمان جودة التقرير المرحلي السنوي من جانب الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالرصد والتقييم.

(ج) زيادة الرقابة على فريق إدارة العمليات وتحسين أدائه.

(4) يسمى هذا الإطار حالياً إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

(د) استعراض التقارير المرحلية واتخاذ التدابير التصحيحية حسب الاقتضاء لكفالة تنفيذ أنشطة خطة العمل الهامة في الوقت المناسب.

## تاسعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

52 - تم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 نشر 13 تقرير مراجعة داخلية للحسابات كان من المقرر الكشف عنها. وحجب أحد التقارير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الفضاء الإلكتروني من الكشف العلني عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2012. ومن المتوقع نشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الخمسة عشر الأخرى الصادرة في أواخر عام 2019 في أوائل عام 2020. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير التي تم الكشف عنها حتى هذا التاريخ على موقع المكتب وهو: [www.unicef.org/auditandinvestigation](http://www.unicef.org/auditandinvestigation).

## عاشرا - نتائج التحقيقات

53 - يقوم قسم التحقيقات بالمكتب بتقييم تقارير الغش المحتمل في استخدام موارد اليونيسف وممارسات الاحتيال وسوء السلوك المتحملة من جانب موظفيها وخبرائها الاستشاريين والأفراد غير الموظفين والمتعاقدين المؤسسيين والتحقيق في ذلك. وتحال نتائج أنشطة تقصي الحقائق هذه إلى الشعب المختصة، مشفوعة بالأدلة الداعمة من أجل توجيه إدارة اليونيسف بشأن تقرير ما يتعين اتخاذه من إجراءات إدارية أو تأديبية أو غيرها.

54 - وفي عام 2019، حصل قسم التحقيقات على الموافقة على إنشاء موارد إضافية وهيكل جديد في عام 2020، بما في ذلك إنشاء فريق تحقيق في بودابست، وذلك في أعقاب تزايد الطلب على خدماته. وفي يوليو/تموز 2019، تم تعيين باحث في الأدلة الجنائية الرقمية. ومن المتوقع ملء معظم الشواغر المتبقية، بما في ذلك وظيفة نائب مدير التحقيقات، بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2020.

55 - واستعرض قسم التحقيقات أيضا إجراءاته الداخلية لاعتماد نهج أكثر تركيزا على الضحايا في كيفية تناول التقارير المتعلقة بأنواع السلوك المحظور (التحرش الجنسي والمضايقة وإساءة استعمال السلطة). وشمل ذلك تحديد دور منسق القضايا، الذي يعمل كجهة تنسيق للموظفين الذين يرغبون في إجراء مناقشات سرية بشأن الخيارات المتاحة للإبلاغ عن الاعتداء الجنسي أو التحرش أو إساءة استعمال السلطة والتصدي له، ويمكن الاتصال به في أي وقت. وسيجري توسيع نطاق هذه المهمة بمجرد تعيين موظفين إضافيين.

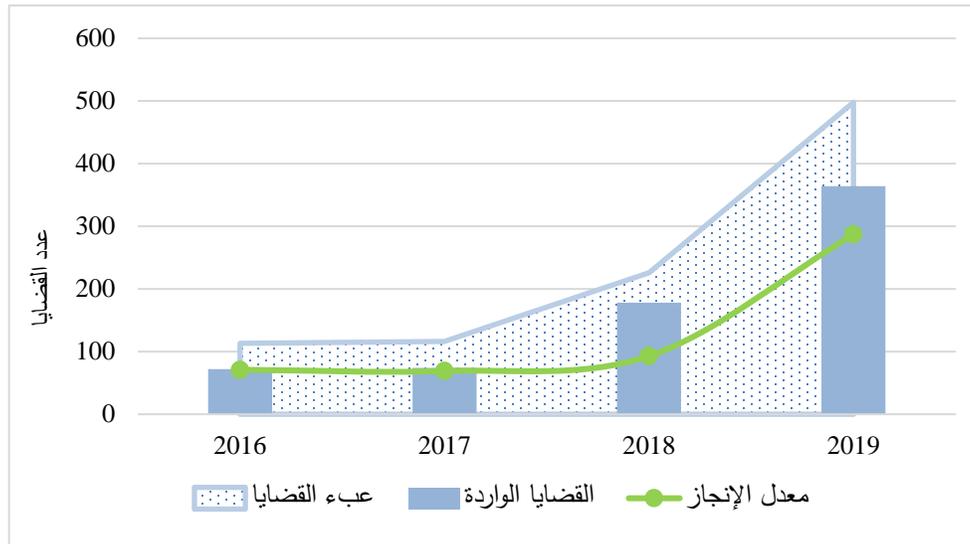
56 - وفي عام 2019، شارك قسم التحقيقات، إلى جانب هيئات تحقيق أخرى، في فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمعنية بنحسين نوعية التحقيقات في ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وعلاوة على ذلك، أكمل محققان في عام 2019 التدريب على التحقيق في ممارسات العنف الجنسي والجنساني الذي استضافه معهد التحقيقات الجنائية الدولية، وأكمل ثلاثة محققون برنامجا تدريبيًا بشأن التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والأكاديمية الوطنية للشرطة القضائية التابعة للدرك الوطني الفرنسي. وحضر ثلاثة محققين آخرين تدريبًا في المركز الوطني للدفاع عن الأطفال بشأن هيكل مقابلات الأدلة الجنائية للأطفال. وشمل التدريب هيكل مقابلات

الأدلة الجنائية والتخطيط لها، وممارسة مقابلات الأطفال، ووجهات النظر المتعلقة بنماء الأطفال، وقضايا الذاكرة وسهولة التأثر، والمشاركة الفعالة واستراتيجيات الاستجواب. وقد صُممت هذه البرامج خصيصاً لتعزيز المهارات الحيوية للمحققين الدوليين فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الضعفاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنهج يركز على الضحايا.

## ألف - إدارة القضايا

الشكل الثالث

### مقارنة القضايا الواردة ومعدل الإنجاز وعبء القضايا، 2016-2019



57 - في عامي 2018 و 2019، شهد قسم التحقيقات زيادة سريعة في الإبلاغ مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك في أعقاب التزام المديرية التنفيذية من جديد بعدم التسامح مطلقاً إزاء ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

58 - وتناول القسم 498 قضية خلال عام 2019 (انظر الجدول 2)، شملت 133 قضية نُقلت عن السنة السابقة و 364 ادعاءً جديداً ورد في عام 2019. وأعيد فتح قضية واحدة.

59 - وتمثل القضايا الواردة البالغة 364 قضية زيادة بنسبة 104 في المائة في معدل القضايا الواردة سنوياً مقارنة بعام 2018، واستمر الاتجاه الذي بدأ في عام 2018 المتمثل في تضاعف عدد القضايا الواردة. وعلى النقيض من ذلك، كانت القضايا الواردة في السنتين السابقتين على نفس المستوى تقريباً، حيث بلغت 73 قضية في المتوسط سنوياً (مقابل 72 قضية في عام 2016 و 74 قضية في عام 2017؛ انظر الشكل الثالث).

60 - وتمثل 498 قضية التي تتولت في عام 2019 زيادة بنسبة 120 في المائة عن عام 2018 (226 قضية). وبحلول نهاية عام 2019، كانت قد أُغلقت 287 قضية (مقابل 93 قضية في عام 2018)، أي بزيادة قدرها 209 في المائة في ناتج قسم التحقيقات.

## الجدول 2

## قضايا التحقيق التي جرى تناولها في عام 2019

حالة القضايا	عدد القضايا
القضايا المرحلة في 1 كانون الثاني/يناير 2019	133
القضايا الواردة خلال العام	364
قضايا السنة السابقة التي أعيد فتحها	1
<b>إجمالي عبء القضايا</b>	<b>498</b>
أغلقت أثناء السنة	(287)
القضايا المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	211

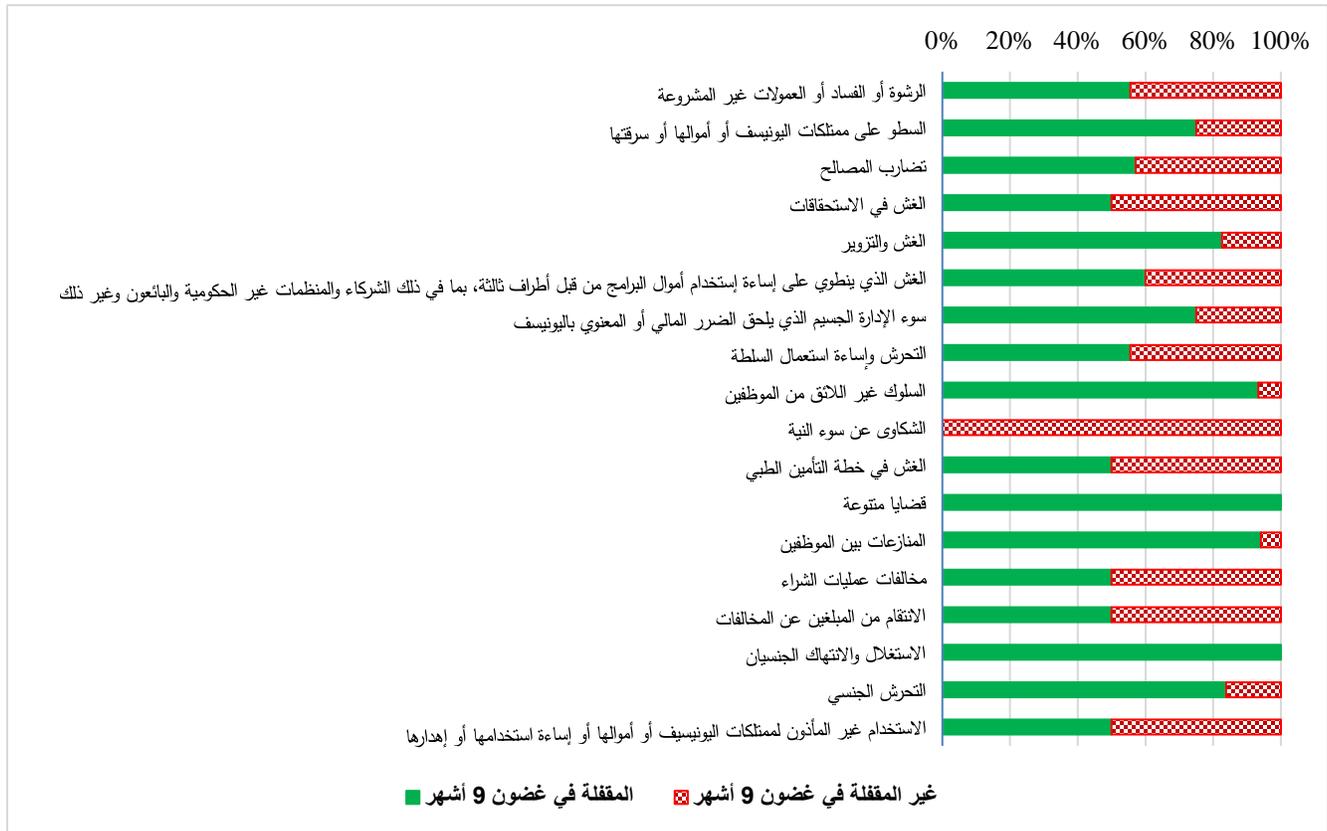
61 - ويرصد المكتب التقدم المحرز في التحقيقات لنتائج توقيت إغلاق القضايا، والقضايا التي تم الإبلاغ عنها داخليا إذا ظلت مفتوحة بعد مرور تسعة أشهر. ويعمل هذا الإطار الزمني كدليل وليس كهدف، لأن وجود مقياس يعاقب على إبقاء القضايا مفتوحة لأسباب وجيهة قد يحفز على التقصير في التحقيقات، واختزال الإجراءات القانونية الواجبة، وإغلاق التحقيقات قبل الأوان. وفي الوقت نفسه، لا يزال المكتب يركز على إدخال تحسينات على اختيار القضايا الأكثر أهمية وتحديد أولوياتها وتحسين الكفاءة والفعالية.

62 - وفي عام 2019، أقلل المكتب 214 من أصل 287 قضية (75 في المائة) في غضون تسعة أشهر. وبلغ متوسط الوقت الذي قضاه المكتب خلال عام 2019 في كل قضية 6,2 أشهر.

63 - ويبين الشكل الرابع النسبة المئوية للقضايا التي أقللت في غضون تسعة أشهر، بحسب نوع القضية. وتتأثر سرعة الإغلاق بعدد من العوامل، تشمل نوع القضية، وتحديد أولوياتها (على سبيل المثال، تعطى الأولوية القصوى لجميع حالات التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي وتغلق في غضون تسعة أشهر) وتعقيدها (قضايا الغش التي تشمل أطرافاً خارجية تستغرق عموماً وقتاً أطول لحلها).

## الشكل الرابع

النسبة المئوية من القضايا المقفلة في غضون تسعة أشهر في عام 2019، حسب نوع القضية



## باء - تحليل الادعاءات الواردة

64 - تلقى المكتب 364 ادعاء جديدا خلال عام 2019. ويجري تحليل هذه القضايا بحسب نوع الادعاء في الجدول 3. وكما حدث في عام 2018، كانت العدد الأكبر من الادعاءات من فئة المضايقة وإساءة استعمال السلطة حيث بلغ 58 ادعاء (مقابل 62 ادعاء في عام 2018)، تليها فئة السلوك غير اللائق للموظفين الذي بلغ 47 ادعاء، وهو ما يزيد عن العام السابق (13 ادعاء في عام 2018). وازداد عدد قضايا الغش المزعم الذي ينطوي على إساءة استعمال أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة (الشركاء المنفذون، والبايعون، وغيرهم) فبلغ 44 قضية (مقابل 12 قضية في عام 2018).

## الجدول 3

## القضايا الواردة حسب الفئة في عامي 2018 و 2019

عدد القضايا في عام 2019	عدد القضايا في عام 2018	
13	3	الرشوة أو الفساد أو العمولات غير المشروعة
10	11	السطو على ممتلكات اليونيسيف أو أموالها أو سلبها أو سرقتها

عدد القضايا		
في عام 2019	في عام 2018	
3	13	الرشوة أو الفساد أو العمولات غير المشروعة
8	13	تضارب المصالح
3	9	الغش في الاستحقاقات
10	30	الغش والتزوير
12	44	الغش الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة
2	4	سوء الإدارة الجسيم
62	58	التحرش وإساءة استعمال السلطة
13	47	السلوك غير اللائق من الموظفين
4	5	الغش في خطة التأمين الطبي
5	19	المنازعات بين الموظفين
5	6	مخالفات عمليات الشراء
2	3	الانتقام من المبلغين عن المخالفات
6	29	الاستغلال والانتهاك الجنسيان
29	36	التحرش الجنسي
2	2	الاستخدام غير المأذون به لممتلكات اليونيسف أو أموالها أو إساءة استخدامها أو إهدارها
1	36	قضايا متنوعة*
<b>178</b>	<b>364</b>	<b>المجموع</b>

\* ملاحظة: تشمل الفئة المعنونة قضايا متنوعة مسائل ظاهرة الواجهة لا تتصل بسوء السلوك، مثل مسائل إدارة الأداء.

65 - يبين الجدول 4 توزيع الادعاءات الواردة حسب الموقع في عامي 2019 و 2018.

#### الجدول 4

#### القضايا الواردة حسب مناطق اليونيسف في عامي 2018 و 2019

2018		2019		مناطق اليونيسف
النسبة المئوية من المجموع	عدد القضايا	النسبة المئوية من المجموع	عدد القضايا	
14 في المائة	25	10 في المائة	35	المقر
7 في المائة	12	5 في المائة	20	شرق آسيا والمحيط الهادئ
27 في المائة	48	18 في المائة	65	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
12 في المائة	21	22 في المائة	79	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
13 في المائة	23	15 في المائة	55	جنوب آسيا
16 في المائة	29	16 في المائة	57	غرب ووسط أفريقيا
4 في المائة	8	4 في المائة	13	أوروبا ووسط آسيا

2018		2019		مناطق اليونيسف
النسبة المئوية من المجموع	عدد القضايا	النسبة المئوية من المجموع	عدد القضايا	
7 في المائة	12	8 في المائة	29	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-	-	3 في المائة	11	أخرى <sup>(أ)</sup>
100 في المائة	178	100 في المائة	364	المجموع

(أ) تشمل "أخرى" مسائل أحيلت إلى كيانات غير تابعة لليونيسف.

## جيم - البت في القضايا المنجزة

66 - أصدر المكتب 83 تقريراً من تقارير التحقيق في عام 2019، أي بزيادة قدرها 186 في المائة عن عام 2018 (29 تقريراً). وأقفلت 42 قضية من أصل 287 قضية منجزة في عام 2019 لأنه تعذر على التحقيق إثبات الادعاء بأدلة. ويرد في الجدول 5 موجز للقضايا المنجزة التي تم البت فيها في عام 2019، وترد في الإضافة تفاصيل عن كل قضية مغلقة (E/ICEF/2020/AB/L.3/Add.1).

الجدول 5

### البت في قضايا التحقيق المنجزة في عام 2019

نوع الإقفال	عدد القضايا
تقرير التحقيق	83
(أ) قُدم إلى شعبة الموارد البشرية (سوء سلوك الموظفين)	75
(ب) قُدم إلى مكتب الأخلاقيات (الانتقام من المبلغين عن المخالفات)	2
(ج) قُدم إلى مكاتب أخرى لليونيسف (مسائل تعاقدية غير متعلقة بالموظفين)	6
مذكرة إقفال	43
(أ) ادعاء لم يثبت بأدلة	42
(ب) ادعاء تعذر تحديد هوية الجاني فيه	1
مذكرة إستشارية	2
أخرى (عدم وجود معلومات قابلة للتنفيذ تكفي لبدء التحقيق)	50
إحالة إلى مكتب آخر لليونيسف	109
مجموع القضايا المغلقة في عام 2019	287

67 - ويتعلق أكبر عدد من القضايا المغلقة بالسلوك المحظور: المضايقة وإساءة استعمال السلطة (63 قضية) والتحرش الجنسي (31 قضية). وأثبت المكتب من 17 قضية (مقابل 10 قضايا في عام 2018) تكبد اليونيسف خسائر مالية تبلغ قيمتها 679 441 دولاراً (مقابل 437 754 دولاراً في عام 2018).

## دال - التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

68 - بينما يطلع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالمسؤولية عن إجراء التحقيقات اللازمة، فإن شعبة الموارد البشرية أو الوحدات الأخرى المعنية مسؤولة عن اتخاذ أي إجراء مناسب بناءً على النتائج التي يخلص إليها المكتب. وقدم المكتب 124 مسألة إلى شعبة الموارد البشرية، بما في ذلك تقارير التحقيق ومذكرات الإغلاق والإحالات، للنظر في الإجراءات التأديبية أو غيرها من الإجراءات. ويبلغ نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية عن الإجراءات التأديبية المتخذة بناءً على النتائج التي توصل إليها المكتب داخليا في التقرير السنوي لليونيسف بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة بحق الضالعين في سوء السلوك. وتلخص هذه الخيارات في عام 2019 على النحو التالي:

- (أ) 19 حالة فصل/إنهاء الخدمة؛
- (ب) حالة واحدة لخفض الرتبة؛
- (ج) خمس حالات للحرمان من الدرجة؛
- (د) سبع حالات توبيخ كتابي؛
- (هـ) استقالة سبعة موظفين سواء في أثناء التحقيق معهم أم قبل الشروع في اتخاذ إجراءات تدريبية بحقهم؛
- (و) انتهاء خدمة أربعة موظفين لانتهاء فترات تعيينهم أثناء وجودهم قيد التحقيق أو أثناء العملية التأديبية؛
- (ز) تأنيب أربعة موظفين آخرين بعد أن رُئي أن سلوكهم كان غير لائق ولكنه لا يرقى إلى مستوى سوء السلوك؛
- (ح) عدم توفر أدلة على 34 قضية.

## حادي عشر - خارطة الطريق الاستراتيجية

69 - ينظر المكتب حاليا في تنفيذ تحولات رئيسية في استراتيجيته التشغيلية التي ستتطلب إدخال تغييرات على خطته الإدارية وهيكله وملاك موظفيه. وتسترشد هذه التحولات باستعراضات ومداولات خارجية هامة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وهي تشكل أيضا الإطار التأسيسي لخطط المكتب للفترة 2022-2025 لإثراء الخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسف التي تقدم كل أربع سنوات، والتي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2021.

70 - وتشمل التحولات الرئيسية المقترحة ما يلي:

- (أ) توسيع نطاق خدمات الضمان والخدمات الاستشارية بما يتماشى مع تطور المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وتوقعات أصحاب المصلحة، مع التركيز على سرعة تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها والحد من أي ثغرات في الضمان.

(ب) توسيع نطاق استخدام تحليلات التكنولوجيا والبيانات لتحسين تحديد المخاطر واتجاهاتها وزيادة الكفاءة في كل من مراجعة الحسابات والتحقيقات.

(ج) إعادة تنظيم قسم المراجعة الداخلية للحسابات وزيادة ملاك الموظفين على مراحل بزيادة خمسة موظفين في كل سنة من السنوات الثلاث، 2020 و 2021 و 2022، لدعم الأهداف المبينة أعلاه.

(د) زيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين القرب من العملاء من خلال نموذج لا مركزي، بدءاً بنقل وحدة واحدة لمراجعة الحسابات إلى مكتب اليونيسف في بودابست.

(هـ) استكمال إعادة هيكلة قسم التحقيقات، ليشمل وحدة تحقيق مقرها في بودابست، ووحدة تحقيق مقرها في نيويورك، ووحدة تركز على الاستراتيجية والسياسات ومعدل القضايا الواردة والإبلاغ، ومقرها أيضاً في نيويورك.

71 - وفي الوقت نفسه، يتطلع المكتب، في السنوات المقبلة، إلى دعم صقل عملية تحديد المخاطر وإدارتها على نطاق اليونيسف، بما في ذلك ما يتعلق بنظم الإدارة المركزية للمخاطر التي ستعزز الخط الثاني للدفاع والتخطيط لمواجهة المخاطر والتخفيف من حدتها على نطاق أوسع. وبالإضافة إلى تحقيق تعاون أكثر فعالية مع مقدمي خدمات الضمان الآخرين، سيتمكن ذلك من تحقيق نوعية أعلى من الضمان بأقل التكاليف، وذلك من خلال توسيع نطاق تغطية المخاطر التنظيمية وتحليل المخاطر على نحو أكثر مرونة.

## ثاني عشر - مشروع قرار

### إن المجلس التنفيذي

1 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي لعام 2019 المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2020/AB/L.3) والإضافة (E/ICEF/2020/AB/L.3/Add.1)، ويرحب بالرأي العام المتعلق بملاءمة إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وفعاليتها؛

2 - **يرحب** بانتهاء معهد مراجعي الحسابات الداخليين من تقييم النوعية الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، الذي أصدر تقريره في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحصلت اليونيسف على أعلى تقدير للمطابقة العامة للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ومدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين.

## المرفق الأول

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2019<sup>(أ)</sup>

الرقم	الرقم المرجعي	المنطقة <sup>(ب)</sup>	عمليات مراجعة حسابات اليونيسف	عدد الإجراءات الموافق عليها <sup>(ج)</sup>		استنتاج التقرير <sup>(د)</sup>
				المجموع	أولوية عالية	
<b>المكاتب الميدانية</b>						
1 -	01/2019	غرب ووسط أفريقيا	المكتب القطري للكاميرون	9	2	مشروع بتحفظات طفيفة
2 -	02/2019	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	المكتب القطري لزمبابوي	10	0	مشروع بتحفظات طفيفة
3 -	03/2019	منطقة جنوب آسيا	المكتب القطري لبنغلاديش	19	1	مشروع بتحفظات طفيفة
4 -	06/2019	غرب ووسط أفريقيا	المكتب القطري لكوت ديفوار	9	1	مشروع بتحفظات طفيفة
5 -	07/2019	منطقة جنوب آسيا	المكتب القطري لنيبال	14	1	مشروع بتحفظات طفيفة
6 -	08/2019	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المكتب القطري للأردن	7	0	غير مشفوع بتحفظات
7 -	09/2019	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	المكتب القطري لملاوي	14	1	مشروع بتحفظات طفيفة
8 -	11/2019	أوروبا ووسط آسيا	المكتب القطري لمدغشقر	9	4	مشروع بتحفظات شديدة
9 -	12/2019	أوروبا ووسط آسيا	المكتب القطري لأوزبكستان	7	0	غير مشفوع بتحفظات
10 -	13/2019	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكتب القطري للمكسيك	12	1	مشروع بتحفظات طفيفة
11 -	14/2019	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المكتب القطري لليمن	24	10	مشروع بتحفظات طفيفة
12 -	15/2019	منطقة جنوب آسيا	المكتب القطري لأفغانستان	18	6	مشروع بتحفظات طفيفة
13 -	16/2019	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المكتب القطري في الجمهورية العربية السورية	20	4	مشروع بتحفظات طفيفة
14 -	17/2019	شرق آسيا والمحيط الهادئ	المكتب القطري لماليزيا	11	0	مشروع بتحفظات طفيفة
15 -	19/2019	غرب ووسط أفريقيا	المكتب القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية	14	6	مشروع بتحفظات شديدة
16 -	20/2019	شرق آسيا والمحيط الهادئ	المكتب القطري للفلبين	19	1	مشروع بتحفظات طفيفة
17 -	24/2019	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكتب القطري لإكوادور	10	2	مشروع بتحفظات طفيفة
18 -	25/2019	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكتب القطري للبرازيل	12	2	مشروع بتحفظات طفيفة
19 -	26/2019	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكتب القطري للأرجنتين	16	0	مشروع بتحفظات طفيفة
20 -	29/2019	غرب ووسط أفريقيا	المكتب القطري لغينيا الاستوائية	9	1	مشروع بتحفظات طفيفة
<b>المجموع</b>				263	43	
<b>المجالات المواضيعية</b>						
21 -	4/2019		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني (مقر نيويورك)	13	0	مشروع بتحفظات طفيفة
22 -	10/2019		شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه	11	3	مشروع بتحفظات طفيفة
23 -	18/2019		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني في شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه	15	1	مشروع بتحفظات طفيفة

الرقم	الرقم المرجعي المنطقة (-)	عمليات مراجعة حسابات اليونيسف	عدد الإجراءات الموافق عليها (ع)		استنتاج التقرير (-)
			المجموع	أولوية عالية	
24 -	21/2019	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني في المكتب القطري في رومانيا	12	1	مشروع بتحفظات طفيفة
25 -	22/2019	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني في المركز العالمي للخدمات المشتركة	15	1	مشروع بتحفظات طفيفة
26 -	23/2019	إدارة السفر (مقر نيويورك)	8	2	مشروع بتحفظات طفيفة
27 -	28/2019	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني في المكتب القطري في الأرجنتين	12	4	مشروع بتحفظات شديدة
28 -	30/2019	الإبلاغ عن النتائج	4	2	مشروع بتحفظات طفيفة
		<b>المجموع</b>	<b>90</b>	<b>14</b>	
		<b>المراجعة المشتركة للحسابات</b>			
29 -	05/2019	مبادرة توحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة	27	7	غير مشفوع بتحفظات
		<b>المجموع</b>	<b>27</b>	<b>7</b>	
		<b>المجموع الكلي</b>	<b>380</b>	<b>64</b>	
		<b>التقارير الاستشارية</b>			
30 -	27/2019	خصوصية البيانات	-	-	-
31 -	31/2019	حماية الأطفال	-	-	-

(أ) ترد تقارير مراجعة الحسابات حسب الفئة والرقم المرجعي للتقرير.

(ب) مناطق اليونيسف المدرجة هي: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ منطقة أوروبا ووسط آسيا؛ منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ منطقة جنوب آسيا؛ منطقة غرب ووسط أفريقيا.

(ج) وقد تم إبلاغ بعض خطط العمل المتفق عليها والمتعلقة بمخاطر متوسطة أو عالية إلى المدير التنفيذي بسرية لمنع تعرض المنظمة للمخاطر ذات الصلة.

(د) يمكن تصنيف استنتاجات التقرير على النحو التالي: غير مشفوعة بتحفظات؛ أو مشفوعة بتحفظات طفيفة؛ أو مشفوعة بتحفظات شديدة؛ أو سلبية. انظر التعاريف أدناه.

#### استنتاجات مراجعي الحسابات

**غير مشفوع بتحفظات:** يعني هذا الاستنتاج أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى أعمال المراجعة التي أنجزها، خلص في نهاية المراجعة إلى أن إجراءات الرقابة المتعلقة بالكيان المعني كانت راسخة وتؤدي وظائفها عموما خلال الفترة قيد المراجعة.

**مشفوع بتحفظات طفيفة:** يعني هذا الاستنتاج أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى أعمال المراجعة التي أنجزها، خلص في نهاية المراجعة إلى أنه، رهنا بتنفيذ ما وصف من إجراءات متفق عليها، كانت الضوابط والعمليات المتعلقة بالكيان المعني راسخة وتؤدي وظائفها على العموم خلال الفترة قيد المراجعة.

**مشفوع بتحفظات شديدة:** يعني هذا الاستنتاج أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى أعمال المراجعة التي أنجزها، خلص إلى أن الضوابط والعمليات المتعلقة بالكيان المعني تحتاج إلى تحسين لكي تترسخ وتؤدي وظائفها على النحو الملائم.

**سلبية:** يعني هذا الاستنتاج أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى أعمال المراجعة التي أنجزها، خلص المكتب إلى أن الضوابط والعمليات المتعلقة بالكيان المعني تحتاج إلى تحسين كبير لكي تترسخ وتؤدي وظائفها على النحو الملائم.

## المرفق الثاني

## مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، 2019

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي <sup>(أ)</sup>	الهدف (2021)	الإنتاج (2019)
1 -	تنفيذ خطة عمل قائمة على المخاطر (بالصيغة التي وافقت عليها المديرية 90 في المائة التنفيذية وُعدلت خلال السنة) <sup>(ب)</sup>	90 في المائة	83 في المائة
2 -	الامتثال لقرار المجلس التنفيذي 13/2012 بشأن الكشف العلني	100 في المائة	100 في المائة
3 -	العمليات التي كانت تعقيبات العملاء بشأنها "مرضية عموماً" <sup>(ج)</sup>	100 في المائة	96 في المائة
4 -	الامتثال العام لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييمات خارجية (مرة كل خمس سنوات)	نعم	نعم
5 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب لتقديم تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	90 في المائة	79 في المائة
6 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب للتحقيقات	75 في المائة	75 في المائة

- (أ) يقدم المكتب بصفة دورية تقارير عن مؤشرات أداء رئيسية مختارة على أساس ربع سنوي إلى المديرية التنفيذية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف، وتقارير عن مؤشرات أخرى سنوياً أو على فترات منطبقة أخرى.
- (ب) تُبلغ أي تعديلات مدخلة على خطة العمل إلى المديرية التنفيذية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.
- (ج) جميع عملاء مراجعة الحسابات إما وافقوا أو وافقوا بشدة على أن عمليات مراجعة الحسابات الفردية، بوجه عام، أضافت قيمة وأسفرت عن إجراءات ونتائج موافق عليها وهادفة.